أثر الأزمة السياسية اليمنية الأخيرة في عام ٢٠١٥ على سيولة البنوك الإسلامية اليمنية

دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي

سالم عبد المجيد البيض

ماجستير إدارة الأعمال - جامعة حضرموت - اليمن

تعتبر البنوك أحد المؤسسات المهمة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر مؤسسات مالية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي؛ فهي تقوم بجذب الأموال الفائضة عن حاجة الأفراد والمشاريع ومن ثم تقوم بإعادة إقراضها للأفراد والمشاريع التي بحاجة لها وفق شروط وأسس معينة. وقد بدأ ظهور البنوك في العالم الغربي وبالتحديد في إيطاليا، ومن ثم صُدرت الفكرة حتى وصلت العالم الإسلامي، فواجهت تحفظ الكثير من ذوي الأموال الفائضة في العالم الإسلامي في التعامل مع البنوك التجارية خاصة إنها تتعامل بالفائدة، الأمر الذي دعا المفكرين والفقهاء والاقتصاديين إلى الوقوف على هذه الظاهرة وتوظيفها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل تسريع حركة التطور والنمو الاقتصادي، فظهرت البنوك الإسلامية في سبعينيات القرن العشرين وأصبحت رائدة في علمية التنمية الاقتصادية.

تعتبر الجمهورية اليمنية من الدول التي أعطت اهتمامًا بقطاع البنوك فقد شهد الشطر الجنوبي (سابقًا) حركة النشاط البنكي مبكرًا منذ عام ١٨٧١م حينما أطلق بنك عدن على مكتب شركة لوك توماس للصرافة ثم بعد ذلك ازداد نشاط البنوك الأجنبية في الشطر الجنوبي حتى عام ١٩٦٩م تم تأميم البنوك الأجنبية ودمجها في البنك الأهلي عام ١٩٦٨م، بينما في الشطر الشمالي (سابقًا) فقد تم إنشاء أول بنك وطني في عام ١٩٦٢م بعد الثورة، وكان يقوم بمهام البنك المركزي حتى نشوء البنك المركزي عام ١٩٧٠م، ثم بعد قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م واندماج الشطرين تم إصدار القانون رقم (٢١) لعام ١٩٩٦م الخاص بإنشاء وتنظيم البنوك الإسلامية، فقد تم تأسيس ٤ بنوك إسلامية تعمل إلى جانب ١٦ بنكًا تجاريًا، وتعمل هذه البنوك وفق قواعد العمل المصرفي الذي يشهد كثيرًا من التغيرات التي من أهمها تحرير تجارة الخدمات، ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم قرية صغيرة واحدة مما لم يجعلها بمنأى عن الأزمات الدولية بشكل عام كأزمة الرهن العقاري الأخيرة في عام ٢٠٠٨م، إضافة إلى أزمات الاقتصاد اليمني كارتفاع معدلات التضخم وزيادة النقد خارج البنوك في عام ١٩٩٣م، وأخيرًا حرب

اندلاع الأزمة اليمنية في عام ٢٠١٥م والتي لا تزال حتى اليوم؛ تعرض فيها الاقتصاد اليمني لخسائر مالية برزت في (تقرير بنك الأمل، ٢٠١٥ : ١٠):

- تصاعد الخطوط التضخمية .
- ارتفاع أسعار الصرف .
- تآكل الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي .

فتمثلت التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في (المسلمي، ٢٠١٩):

- أزمة السيولة .
- فقدان الإيرادات نتيجة عن تجميد الأصول .
- توقف خدمة الدين العام .
- العقبات التي تحول دون حرية نقل الأموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجه .
- التدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفّز على خروج الدورة المالية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الأموال غير الرسمية التي زادت من معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية .

مشكلة الدراسة: تعمل البنوك في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، فما يحدث في تلك البيئة المحيطة بها من صراع وأزمات يؤثر على عمل البنوك وأداءها المالي، وتعد مهمة إدارة السيولة من المهام التي تهتم بها البنوك إذ تبين قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها النقدية قصيرة الأجل أمام عملائها، وبعد استعراض ومناقشة الدراسات السابقة نجد أن بعض الدراسات السابقة تشير إلى عدم وجود تأثير سلبي للأزمات على السيولة المصرفية للبنوك الإسلامية اليمنية، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والأزمة السياسية اليمنية عام ٢٠١١، بينما أشارت الدراسات السابقة إلى وجود أثر للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على السيولة المصرفية للبنوك الإسلامية في الدول الأخرى مثل: الأردن، وماليزيا، الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤلات الآتية:

١. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥؟

٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة السيولة السريعة قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥؟

فرضيات الدراسة: بناء على الأسئلة المطروحة تقوم الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:

١. الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥.

٢. الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥.

٣. الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة السيولة السريعة قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥.

أهداف الدراسة:

١. بيان أسباب حدوث أزمة السيولة في البنوك اليمنية أثناء الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥.

٢. التعرف تأثير الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥ على نسب السيولة في البنوك اليمنية من خلال احتساب المؤشرات المالية الآتية:

- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول.
- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول.
- نسبة السيولة السريعة.

٣. التعرف على كفاءة أداء البنوك من حيث السيولة وذلك من خلال تفسير المؤشرات المالية ومقارنتها مع المعايير النمطية المتعارف عليها في الصناعة المصرفية.

٤. الخروج بنتائج وتوصيات في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

١. استعراض أسباب نشوء أزمة السيولة في القطاع المصرفي اليمني أثناء الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥م.

٢. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية من حيث السيولة المصرفية.

٣. معرفة كفاءة إدارة السيولة للبنوك الإسلامية اليمنية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والمراجع والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضع الدراسة، كما اعتمد على إجراء دراسة تطبيقية على قوائم بنك التضامن الإسلامي؛ لمعرفة ومقارنة متوسطات نسب السيولة المصرفية قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥م.

وقد تكون مجتمع الدراسة من: بنك التضامن الإسلامي، باعتباره أكثر البنوك انتشاراً في الجمهورية اليمنية، بغية معرفة كفاءة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في ضوء عدة معايير أهمها:

١. توافر البيانات المالية المطلوبة للدراسة والميزانيات وقوائم الدخل للفترة من عام ٢٠١٣ – ٢٠١٨م.

٢. استمرار نشاط البنك خلال فترة الدراسة وتقديمه للخدمات.

الإطار النظري: السيولة المصرفية:

السيولة: هي موجودات تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبدون خسارة ناتجة عن التحول للإيفاء بالالتزامات التي تواجهها (العقاد، ٢٠١٤)، كما يقصد بالسيولة المصرفية: الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (كاظم، ٢٠١٤: ٥٦). وتتمثل السيولة المصرفية في العناصر الآتية (شحاته، ٢٠١٠: ١٨):

١. التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات)، وتتمثل في: الحسابات الجارية، حسابات التوفير الاستثماري، الحسابات (الودائع) الاستثمارية، المتحصلات من بيع العملات ومن العملاء والمدينين ونحو ذلك، إيداعات أمانات وخطابات ضمان ونحو ذلك، تسييل استثمارات، عوائد الاستثمارات المختلفة المحصلة، إيراد الخدمات المصرفية المحصلة، مقبوضات أخرى.

٢. التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات): وتتمثل في: مسحوبات من الحسابات الجارية، مسحوبات من حساب التوفير الاستثماري، مسحوبات من الحسابات (الودائع) الاستثمارية، استثمارات جديدة، تسديد مديونيات على المصرف، تسديد المصروفات المختلفة، رد أمانات ورد غطاءات خطابات الضمان، شراء أوراق مالية ونقدية، مشتريات أصول ثابتة، مدفوعات أخرى.

٣. مستوى النقد المراد الاحتفاظ به في المصرف، يتأثر هذا العنصر بعدد من العوامل منها: قوانين وتعليمات البنك المركزي، إمكانية الحصول على نقد من خارج المصرف بسهولة، سهولة تحويل عناصر الأصول المتداولة الأخرى إلى نقدية، سلوك عناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

أزمة السيولة في الجمهورية اليمنية:

أدى الصراع المتصاعد في الجمهورية اليمنية منذ مارس ٢٠١٥ إلى وجود أزمة خانقة في المجتمع اليمني، إذ تدهورت الأوضاع الإنسانية وانعدم الأمن والغذاء والدواء والمأوى والعمل، ولم تعد البنوك بمنأى عن الأزمة الاقتصادية التي تمثلت في تقلب سعر الصرف، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، فكانت أبرز المشكلات التي عانت منها البنوك مشكلة شحة السيولة المصرفية والتي يعود سببها إلى (تقرير بنك الأمل، ٢٠١٦: ١٣):

١. انهيار ايرادات الموازنة العامة للدولة، ولذلك تم الاعتماد على السيولة النقدية لدى البنك المركزي الذي ساهم بحوالي ١.٢٤ ترليون ريال بتمويل عجز الموازنة خلال الفترة من يناير ٢٠١٥– أغسطس ٢٠١٦م، وبالتالي استنفذت السيولة التي كانت متاحة لدى البنك المركزي.

٢. انقطاع دورة النقد، ففي السابق كان البنك المركزي اليمني يضخ إيرادات الموازنة العامة من العملة الصعبة في السوق المحلي دوريًا مقابل سحب العملة المحلية من السوق واستخدامها في تمويل نفقات الموازنة.

٣. تآكل الاحتياطيات الخارجية من ٤.٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٠.٩٨٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٦ بسبب توقف تدفق معظم مصادر النقد الأجنبي إلى اليمن، وتمويل واردات السلع الأساسية وتسديد خدمات الدين الخارجي وتهدئة أزمة سعر الصرف.

٤. صعوبة الاستمرار في سياسة الإصدار النقدي الجديد الذي يبلغ حوالي ٥٣٧ مليار ريال خلال الفترة من يناير ٢٠١٥– أغسطس ٢٠١٦ بسبب طباعة نقود جديدة فضلاً عن إن الإصدار النقدي الجديد بقي في التداول خارج البنوك.

٥. تدهور الثقة في الوضع المصرفي والاقتصادي بسبب ضيق أفق الحل السياسي والنظرة التشاؤمية لمستقبل التنمية.

النسب المالية الخاصة بقياس السيولة المصرفية :

تعد النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي ويعود استخدامها إلى ما قبل القرن العشرين وصاحب تطورها التاريخي مراحل تطور الفكر المحاسبي حتى الوقت المعاصر إذ أصبح استخدام النسب المالية من الأمور المهمة والواسعة الانتشار تكتسب أهميتها من ربط جميع البنود لإظهار العلاقات المتداخلة فيما بينها (التميمي، ٢٠١٠ : ٤٥)، وتعد من أهم الأدوات التي تقيس نسبة السيولة التي تعبر عن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل أبرز نسب قياس السيولة المصرفية في الآتي (لرضي، ٢٠١٨ : ٢٠٠):

جدول (١) نسب قياس السيولة المصرفية

النسب	القانون	المدلول
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى/ إجمالي الأصول	تعكس الأرصدة النقدية التي تمثل تعطيلًا في توظيف موارد المصرف في حالة الزيادة أو أن المصارف بحاجة أن تحتاط من مشكلة نقص السيولة في حالة انخفاض هذه النسبة.
نسبة الوداع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	الودائع تحت الطلب/ إجمالي الأصول	تدل على نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف أو مدى سيولة هذه الاستثمارات.
نسبة السيولة السريعة	الموجودات السائلة/ إجمالي المطلوبات	تقيس قدرة موجودات المصرف السائلة أي النقد وما في حكمه على مقابل التزاماته قصيرة الأجل.

المصدر: دراسة لرضي (٢٠١٩).

تقييم مؤشر السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) : بغرض تقييم مؤشر السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) قام الباحث بعد الاستعانة بجدول رقم (١) باحتساب مؤشرات السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي ومن ثم احتساب متوسط تلك المؤشرات كما في الجدول رقم (٢).

جدول (٢) مؤشرات قياس السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي

بنك التضامن								
النسبة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	٣٤.٢	٢٣.١	٢٠.٠	٣٠.٧	٣٤.٢	٣٠.٨	٣٦.٩	٣٠.٠
نسبة الوداع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	٢٩.٦	٣٢.٧	٢٤.٩	٢٨.٤	٢٥.٦	٢٦.١	٢٧.٦	٢٧.٨
نسبة السيولة السريعة	١٥٨.٨	١٢٠	١٧٣.٣	١٨٥.٤	١٩١	١٦٠	١٢٠.٩	١٥٨.٥

الجدول من إعداد الباحث

ومن الجدول (٢) سنركز في تحليل النتائج على متوسط سنوات ما قبل الأزمة (٢٠١٢–٢٠١٤) ومتوسط سنوات ما بعد الأزمة (٢٠١٦–٢٠١٨) مع استبعاد سنة ٢٠١٥ لأنها زمن وقوع الأزمة السياسية .

جدول (٣) أثار الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥ على بنك التضامن الإسلامي

بنك التضامن				
النسبة	متوسط ما قبل الأزمة (٢٠١٢- ٢٠١٤)	متوسط ما بعد الأزمة (٢٠١٦-٢٠١٨)	معدل التغير	نسبة التغير
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	٪٢٥.٨	٪٣٤	٪٢.٨	٪١٠.٩
نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	٪٢٩.١	٪٢٦.٤	٪٢.٧-	٪٩.٣-
نسبة السيولة السريعة	٪١٥٠.٧	٪١٥٧.٣	٪٦.٦	٪٤.٤

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول رقم (٣) يتضح لنا ما يأتي :

١ . نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول : بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٢– ٢٠١٤) (٢٥.٨٪) وفي فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٦– ٢٠١٨) (٣٤٪) مما يدل على أن البنك قد زاد من موجوداته السائلة بمعدل (١٠.٩٪) بعد الأزمة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الأخرى .

٢ . نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول : بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٢– ٢٠١٤) (٢٩.١٪) وفي فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٦– ٢٠١٨) (٢٦.٤٪) مما يدل على أن البنك قد قلت لديه إيداعات العملاء بنسبة (٩.٣٪) عن فترة ما قبل الأزمة .

٣. نسبة السيولة السريعة: بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٢– ٢٠١٤) (١٥٠.٧٪) وفي فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٦– ٢٠١٨) (١٥٧.٣٪) مما يدل على أن البنك قد زاد من الأصول الأشد سيولة بنسبة (٤.٤٪)عن فترة ما قبل الأزمة لمواجهة سحوبات العملاء اليومية.

اختبار الفرضيات: من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (Paired Samples Test) بغرض معرفة ما إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسطات مؤشرات قياس نسبة السيولة المصرفية قبل وبعد الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥، وتم الاستعانة ببرنامج SPSS.24 في إدخال البيانات وإجراء الاختبار، والحصول على النتائج الموضحة في جدول (٤).

جدول (٤) اختبار الفروق لفرضيات الدراسات

Paired Samples Test									
		Paired Differences					T	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95٪ Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
الموجودات إلى الأصول	قبل بعد	-٨.٢٠٠٠٠-	٨.٤٦١٠٩	٤.٨٨٥٠١	-٢٩.٢١٨٥١-	١٢.٨١٨٥١	-١.٦٧٩-	٢	.٢٣٥
الودائع تحت الطب إلى الأصول	٢قبل ٢بعد	١.٧٣٣٣٣	٤.٦٦٥١٢	٢.٦٩٣٤١	-٩.٨٥٥٤٦-	١٣.٣٢٢١٣	.٦٤٤	٢	.٥٨٦
السيولة السريعة	٣ قبل ٣ بعد	-٦.٦٠٠٠٠-	٥١.٢٤٤١٢	٢٩.٥٨٥٨١	-١٣٣.٨٩٧٤٦-	١٢٠.٦٩٧٤٥	-.٢٢٣-	٢	.٨٤٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥: يتضح لنا من الجدول رقم (٤) إن الفرق بين متوسطات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٢٣٥) وهو أكبر من (٠.٠٥)، وبهذا نقبل الفرضية الأولى.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥: يتضح لنا من الجدول رقم

(٤) إن الفرق بين متوسطات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٥٨٦) وهو أكبر من (٠.٠٥)، وبهذا نقبل الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة السيولة السريعة قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥: يتضح لنا من الجدول رقم (٤) أن الفرق بين متوسطات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة السيولة السريعة تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٨٤٤) وهو أكبر من (٠.٠٥)، وبهذا نقبل الفرضية الثالثة.

النتائج: يمكن للباحث التطرق إلى أهم استنتاجات الدراسة كما يأتي:

١. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول.

٢. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول.

٣. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة السيولة السريعة.

التوصيات:

بما إن نتائج الدراسة الحالية اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة والتي تشير إلى إن سيولة البنوك الإسلامية اليمنية لم تتأثر بالأزمات، يوصي الباحث بما يأتي:

١. زيادة نسبة الاستثمار في الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك وذلك لمواجهة سحوبات العملاء والوفاء بالتزامات البنك قصيرة الأجل.

٢. زيادة نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول بشكل يضمن للبنك الحصول على أموال من مصادر مجانية ومن ثم توظيفها في الاستثمارات المتداولة، وذلك من خلال إعداد برامج تسويقية تهدف لجذب المزيد من العملاء.

٣. الحفاظ على مستوى نسبة السيولة السريعة إذ يعبر عن قدرة البنك العالية على الوفاء بالتزاماته الجارية بسرعة ودون انتظار.

٤. الاهتمام بإعداد خطة استراتيجية لإدارة الأزمات المتوقع حدوثها والاستعداد المبكر لها؛ خاصة وإن الجمهورية اليمنية تعاني من أزمات سياسية داخلية منذ عام ٢٠١١، إضافة إلى الأزمات العالمية التي تؤثر على الاقتصاد الدولي بشكل عام.

٥. إجراء المزيد من الأبحاث عن تقييم جوانب الأداء الأخرى للبنوك الإسلامية في وقت الأزمات، أو تقييم الأداء التشغيلي والمالي ككل للبنوك الإسلامية في وقت الأزمات، أو إجراء أبحاث مقارنة لأداء البنوك الإسلامية والتجارية في وقت الأزمات في الجمهورية اليمنية... إلخ.

المراجع:

١. بنك الأمل للتمويل الأصغر، ٢٠١٥، التقرير السنوي.

٢. بنك الأمل للتمويل الأصغر، ٢٠١٦، التقرير السنوي.

٣. التميمي، محفوظ (٢٠١٠)، التحليل المالي، دار الكتب اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى..

٤. الجابري، خالد محمد (٢٠١٥)، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية) المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ٦، العدد ٣.

٥. السلمي، فارع (٢٠١٩)، إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن: خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/٧٠٨٦.

٦. الشجري، عبده مدهش (٢٠١٩)، تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن بحث في مقارنة (العائد المخاطر اتجاهات الاستثمار) بين بنكي التضامن الإسلامي والتجاري اليمني للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، مجلة جامعة البيضاء للبحوث، جامعة البيضاء، اليمن، العدد ١.

٧. شحاته، حسين (٢٠١٠)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٥-٢٩ ديسمبر.

٨. العاني، فيصل نافع (٢٠١٠)، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، عمّان.

٩. كاظم، شيماء يونس (٢٠١٤)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، بغداد، العراق.

١٠. لرضي، سالم يسلم (٢٠١٩)، التحليل المالي بالنسب المالية وخصوصيات تطبيقه في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة الريان، اليمن، المجلد الثاني، العدد ٥.

11. Ariffin, N (٢٠١٢), Liquidity Risk Management And Financial Performance In Malaysia: Empirical Evidence From Islamic Banks, Aceh International Journal of Social Sciences, (٢) ١.